الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/46/844
S/23416
13 January 1992

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢٥ من جدول الاعمال
التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرّض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية

مجلس الامن
السنة السابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة*

أتشرف بأن أحيل نص الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من الاخ إبراهيم محمد البشاري أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حول التصريحات الصادرة عن حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والتي تتهم فيها من أسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسؤولية عن الحادث المؤلم الذي أدى إلى تحطم طائرة

* سبق إصدارها بوصفها الوثيقة A/C.1/46/23 ؛ وأعيد اصدارها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٥ من جدول الاعمال ومن وثائق مجلس الامن بطلب من البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة .

(بان آم) عام ١٩٨٨ ، وما تحمله تلك التصريحات من اتهامات وتهديد في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الدولية انفراجا ووفاقا بين أعضاء المجتمع الدولي أساسه الحوار البنّاء والاحترام المتبادل .

أغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت بند (أمن البحر الأبيض المتوسط) .

(توقيع) الدكتور علي أحمد الحضيري
الممثل الدائم

المرفق

تابعتم بلا شك التصريحات الصادرة عن حكومتَي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتهم من أسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسؤولية عن الحادث المؤلم الذي أدى إلى تحطم (طائرة بان آم) عام ١٩٨٨ (فوق اسكتلندا) .

وفي الوقت الذي أعلنّا فيه استغرابنا لصدور مثل هذه التصريحات التي تحمل اتهاما ، وتهديدا ، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الدولية وفاقا بين الدول يؤدي إلى ارساء قيمة الحوار ،

وصدور هذه التصريحات الرسمية عن وزارة العدل الأمريكية والناطق الرسمي للبيت الأبيض ، ووزير الخارجية البريطاني ، يشكل نية مبيتة وتخطيطا مبرمجا للعدوان على الشعب الليبي .

وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا من أجل تغيير نظامها الشعبي السياسي والاجتماعي بالقوة ، وممارسة كل الضغوط عليها ، والتآمر على اختياراتها السياسية والاجتماعية وإرهابها والذي وصل في أحيان كثيرة إلى العدوان ، متذرعة في ذلك بحجج باطلة تفتقر إلى أي دليل مادي وملموس .

وقد تحدّت ليبيا عبر المواجهة التي فرضت عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، الإدارات الأمريكية أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي أن تقدم دليلا ماديا ملموسا يؤكد اتهاماتها ، إلاّ أن الإدارات الأمريكية في كل مرة تفشل في تقديم أي دليل مادي ملموس ، وتتهرب من مواجهة الحقيقة الكامنة في زيف ادعاءاتها .

أولا

ففي سنة ١٩٨٦ لفّقت الإدارة الأمريكية حججا باطلة لا تستند على أي دليل ملموس ومادي واتهمت ليبيا زورا وبهتانا بأنها المسؤولة عن تفجير ملهى برلين وعن حادث التفجير في مطار روما ، وقامت بالعدوان العسكري الغادر ليلا - دون انتظار لنتائج التحقيق - على الشعب الليبي وهو نائم في أمن واطمئنان ضاربة عرض الحائط بكل القيم الأخلاقية والإنسانية فقتلت الأطفال والشيوخ والمواطنين الأبرياء ، ودمرت المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال ، وأدخلت الرعب النفسي في قلوب النائمين من الأطفال والشيوخ والنساء بعدوانها الغادر الذي لا مبرر له .

وقد تبيّن بعد ذلك من نتائج التحقيق في الحادثتين المذكورتين أن ليبيا ليس لها أي علاقة بهما ، ورغم ذلك فإن الإدارة الامريكية لم تعتذر عن هذا العدوان ، وكأن الناس الذين قتلوا قطيع من الغنم ، على الرغم من أن العالم عبر منظماته الدولية والاقليمية والقوى الديمقراطية قد أدانت العدوان ، وبرّأت الشعب الليبي معتذرة ومواسية ومتضامنة مع أسر الضحايا والجرحى عبر القرارات الدولية المتوالية ومنها :

- قرار الجمعية العامة رقم ٣٨/٤١ الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ؛

- قرار القمة الثامن لدول عدم الانحياز المنعقد في هراري عام ١٩٨٦ ؛

- إعلان رؤساء الدول والحكومات الافريقية في اجتماع القمة الافريقية ، الدورة ٣٣ ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ ؛

- بيان القمة الإسلامية رقم ٢١ في دورتها بالكويت عام ١٩٨٧ .

ثانيا

أن أمريكا تستغل الوضع الدولي الراهن لتنصيب نفسها حكومة عالمية ، وشرطيا دوليا ، تحدد الحق والباطل والاخلاق والسلوك ، وها هي تفاجئنا وتفاجئ العالم بتلفيق حجج جديدة واهية ، واتهام ليبيا زورا وبهتانا مرة أخرى بعد مضي ثلاث سنوات على تحطم (طائرة بان آم) الامريكية والتي أجرت الإدارة الامريكية تحقيقا حولها .

وسمعت ليبيا ، كما سمع العالم تصريحات بعض المسؤولين الامريكيين والبريطانيين بنفي علاقة ليبيا بهذه الحادثة ، وتوجيه اتهامهم لأطراف أخرى .

ولكن ، بقدرة قادر عملت الولايات المتحدة الامريكة على نقض ما نسبته للاطراف الاخرى من اتهامات وبرّأتها واتهمت ليبيا - التي سبق لها أن برّأتها - ربما لشيء لا يروق للإدارة الامريكية في السياسة الليبية ، في نية مبيّتة للعدوان بهدف تغيير النظام الشعبي الديمقراطي بالقوة ، ذلك النظام السياسي الشعبي الذي لا ترضى عنه الإدارة الامريكية ، مخالفة في ذلك ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة الذي يحرّم

التهديد بالعدوان ، أو العدوان ، والذي يدعو إلى حل المشاكل بين الدول بالحوار والطرق السلمية .

وتقوم الادارة الامريكية مرة أخرى بتلفيق تهم باطلة لا تستند على أي دليل مادي ملموس ، وتقفز إلى النتائج ، وتقرر العدوان كما جاء على لسان المسؤولين الامريكيين والبريطانيين .

ونحن - مرة أخرى - نتحدى الادارة الامريكية والحكومة البريطانية أمام الرأي العام الامريكي والبريطاني والعالمي أن تقدما أي دليل مقنع مادي ملموس .

ومع ذلك ، عندما علمت اللجنة الشعبية العامة للعدل من اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتي استلمت مذكرة من الحكومة البريطانية تتهم فيها ما يسمى اثنان من الليبيين ، قامت هذه اللجنة بتعيين قاض للتحقيق فيما نسب إليهما . وطلبت اللجنة الشعبية العامة للعدل من الادارة الامريكية والحكومة البريطانية تعيين محامين لمتابعة نزاهة وسلامة التحقيق .

كما طلبت من المنظمات الدولية والانسانية أيضا تعيين محامين للتأكد من سلامة ونزاهة هذا التحقيق وذلك حرصا من الجماهيرية العظمى على الوصول إلى الحقيقة كما هي ، لا كما تراها وتريدها الحكومتان الامريكية والبريطانية ، وهو ما يؤكد صدق نيتنا ، واستعدادنا غير المحدود للتعاون لكشف الحقيقة .

وتعلن الجماهيرية العظمى استعدادها للتعاون مع أي جهة قضائية دولية ومحايدة كل التعاون لاننا نحن الضحية في هذه المسألة . أما اذا كان الأمر يتعلق بعدوان جديد مبيت من قبل الادارة الامريكية والحكومة البريطانية قصد معاقبة ليبيا وتغيير نظامها السياسي الشعبي والاجتماعي بالقوة ، ومعاقبتها لمواقفها السياسية فإننا نتوقع من مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة والمجتمع الدولي والشعوب والحكومات المحبة للعدل والسلام ، والرأي العام العالمي أن يقف إلى جانب ليبيا دفاعا عن الحق ، ودفاعا عن ميثاق الامم المتحدة الذي يضمن حق المساواة بين الشعوب وحقها في اختياراتها السياسية والاجتماعية ، هذا الحق الذي تضمنه الشرائع السماوية ، ويكفله القانون الدولي وينص عليه ميثاق الامم المتحدة .

إننا إذ نضع أمامكم هذه الحقائق محددة وجهة نظرنا لنتطلع إلى موقف جماعي يضع حدا لهذا العدوان المتكرر على الشعب الليبي ، كما أننا نحتفظ بحقنا - ووقوفكم معنا - في الدفاع عن أنفسنا طبقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، مقدرين دوركم في الحفاظ على الأمن والسلام وإقامة عالم يتساوى فيه كبيره وصغيره ، قويه وضعيفه .

ابراهيم محمد البشاري
أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي
والتعاون الدولي

- - - - -